

دعوى

القرار رقم (2020-78-LZ) |
الصادر في الدعوى رقم (Z-9285-2019) |

لجنة الفصل الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في محافظة جدة

المغاتيح:

دعوى - قبول شكلي - مدة نظامية - عدم التزام المدعية بالمواعيد المحددة نظاماً مانع من نظر موضوع الدعوى.

الملخص:

إلغاء مطالبة المدعية بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن الربط الزكي في عام ١٤٣٩هـ - دللت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخطار بالقرار - ثبت للدائرة أن المدعية لم تقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية. مؤدي ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً لفوات المدة النظامية - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٢٢/١) من اللائحة التنفيذية المنظمة لجباية الزكاة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٦/٠٦هـ.

الواقع:

الحمد لله، والصلة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

إنه في يوم الثلاثاء ١٤٤١/١١/٢٣هـ الموافق ٢٠٢٠/٧/١٤م، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في محافظة جدة ...؛ وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة. فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (Z-9285-2019) وتاريخ ٢٠٢٠/٨/٠٣م.

وتتلخص وقائع هذه الدعوى في أن (...) هوية وطنية رقم (...) بصفته مديرًا للمدعية مؤسسة (...) المقيدة بالسجل التجاري رقم (...)؛ تقدم باعتراض على الربط الزكي الذي أجراه فرع الهيئة العامة للزكاة والدخل بمحافظة جدة على المؤسسة لعام ١٤٣٩هـ،

وأرفق لائحة دعوى تضمنت اعتراف المُدعى على الربط الصادر بحقها من قبل المُدعى عليها.

وبعرض لائحة الدعوى على المُدعى عليها؛ أجبت بأنه: «طالب الهيئة العامة للزكاة والدخل بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل أوانها، وعدم الاعتراض على الربط أمام الهيئة».

وفي تمام الساعة الثامنة من مساء يوم الأحد ٢٩/١٠/١٤٤١هـ، انعقدت الجلسة الأولى عبر الاتصال المرئي عن بعد؛ طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً إلى البند رقم (٢) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ، وحضر وكيل المدعية (...) هوية وطنية رقم (...) بموجب الوكالة رقم (...) وتاريخ ١٠/٩/١٤٤٠هـ، وحضر ممثل المُدعى عليها (...) هوية وطنية رقم (...) بتفويضه الصادر عن وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل للشؤون القانونية برقم (...) وتاريخ ١٩/٥/١٤٤١هـ، وتقديم ممثل المدعى عليها بطلب عدم قبول الدعوى لعدم اعتراف المدعية أمام الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبمواجهة وكيل المدعية طلب الإمهال؛ وعليه طلبت الدائرة من وكيل المدعية الرد على الطلب المقدم من ممثل المدعى عليها بالإضافة إلى تبيان أسباب دعواه والمستندات المؤيدة لها، كما طلبت من ممثل المدعى عليها تقديم مذكرة جوابية تتضمن إيضاحاً لآلية حساب الربط الزكوي الخاص بالمدعية، وقررت تأجيل النظر في الدعوى للدراسة إلى جلسة لاحقة تُددت في يوم الثلاثاء ١٤/٧/٢٠٢٣م الساعة الثامنة مساءً، مع إفهام طرفي الدعوى بتقديم المستندات عبر موقع الأمانة العامة قبل موعد الجلسة بوقت كافٍ، وقد اختتمت الجلسة في تمام الساعة الثامنة وخمس وأربعين دقيقة مساءً.

وفي تمام الساعة الثامنة من مساء يوم الثلاثاء ٢٣/١١/١٤٤١هـ، انعقدت الجلسة الثانية عبر الاتصال المرئي عن بعد؛ طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً إلى البند رقم (٢) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ، وحضر وكيل المدعية (...) هوية وطنية رقم (...) بموجب الوكالة رقم (...) وتاريخ ١٠/٩/١٤٤٠هـ، وحضر ممثل المُدعى عليها (...) هوية وطنية رقم (...) بتفويضه الصادر عن وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل للشؤون القانونية برقم (...) وتاريخ ١٩/٥/١٤٤١هـ. وفي بداية الجلسة، قرر الطرفان الاكتفاء بما تم تقديمها سابقاً على موقع الأمانة العامة للجان الضريبية؛ وعليه، قررت الدائرة قفل باب المراقبة في الدعوى للدراسة والمداولة تمهيداً لإصدار القرار فيها. وقد اختتمت الجلسة في تمام الساعة السادسة والربع مساءً.



الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ ١٤/٣/١٣٧٦هـ، وعلى المرسوم الملكي رقم (م/٤٠) وتاريخ ٢٠/٧/١٤٠٥هـ، ولائحة التنفيذية المنظمة لجباية الزكاة الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٢٣)

وتاريخ ١٤٣٨/٦/٠١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٢٥) وتاريخ ١٤٢٥/١١/١٥هـ المعدل بالمرسوم الملكي رقم (١١٣) وتاريخ ١٤٣٨/١١/٢هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٥٣٠) وتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٤٠٦٢) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ لما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن الربط الزكي لعام ١٤٣٩هـ، وحيث إن هذا النزاع يُعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب الأمر الملكي رقم (٤٠٦٢) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالظلم عند الجهة مُصدرة القرار خلال (٦٠) يوماً من اليوم التالي لتاريخ إخباره به؛ استناداً إلى الفقرة رقم (١) من المادة الثانية والعشرين من اللائحة التنفيذية المنظمة لجبيبة الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٦/٠١هـ، التي نصت على أنه: «يحق للمكلف الاعتراض على ربط الهيئة خلال سنتين يوماً من تاريخ تسليمه خطاب الربط...»؛ وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية لم تعترض لدى المدعي عليها على قرار الربط الزكي للعام محل الاعتراض؛ فإن الدعوى يكون قد تم تقديمها قبل أوانها؛ الأمر الذي يتعمّن معه الحكم في الدعوى بعدم قبولها من الناحية الشكلية؛ لرفعها قبل أوانها. ولا ينال من ذلك، ما ذكرته المدعية من أنه تم رفض فتح الاعتراض على موقع الهيئة العامة للزكاة والدخل، وأن الدعم الفني طلب منها تقديم الاعتراض مباشرة للجان الضريبية؛ وذلك لعدم تقديم المدعية البينة على صحة ادعائها؛ كما أن ما قدمته المدعية من صور ضوئية لحسابها على الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للزكاة والدخل، هو عبارة عن إشعار بضرورة تقديم الإقرار قبل تقديم الاعتراض، وليس رفض فتح وتقديم الاعتراض.



القرار:

ولهذه الحيثيات والأسباب، وبعد المداولة نظاماً، قررت الدائرة بالإجماع الآتي:
عدم قبول دعوى المدعية مؤسسة (...) ذات السجل التجاري رقم (...) من الناحية
الشكلية؛ لرفعها قبل أوانها.

صدر هذا القرار حضورياً بحق طرفي الدعوى بتاريخ يوم الثلاثاء ٢٣/١١/١٤٤١هـ، وسيكون القرار متاحاً لاستلامه خلال ثلاثة أيام عن طريق الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للجان الضريبية، ولطرفى الدعوى الحق في طلب استئناف القرار خلال ثلاثة أيام من اليوم التالي للتاريخ المحدد لاستلام القرار.

وصلَ الله وسلامَ على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.